الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة قسنطيـــنة 3

كلية: العلوم السياسية

قسم: التنظيم الإداري

الشعبة: علوم سياسية

التخصص: سياسة عامة

إشكاليــة عجــز الموازنـــة العامــة في الجزائــر

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر

من إعداد الطالبين:

- مطـــاعي زهيـــة
- بن خلاف عبد المليك

تحت إشـــراف الدكتورة:

- قويـدر ابتســـام

لجنـــــة المناقشـــــة:

الأستـــاذ	الرتبـــــة	الجامعـة الأصليـــة	الصفـــة
د/ بوعشيبة عائشة	أستاذة محاضرة ـ أ ـ	جامعة صالح بوبنيدر ـ قسنطينة 3	رئيسا
د/ قويدر إبتسام	أستاذة محاضرة ـ ب ـ	جامعة صالح بوبنيدر ـ قسنطينة 3	مشرفا ومقررا
أ/ صالحي وداد	أستاذة مساعدة ـ أ ـ	جامعة صالح بوبنيدر ـ قسنطينة 3	مناقشا

السنة الجامعية: 2020 – 2021

دورة جـــوان

الملخص:

تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إشكالية العجز في الموازنة العامة، والتي تعني في معناها الواسع والعام عدم تغطية النفقات العامة للإيرادات العامة، ويعدّ هذا العجز من أبرز المشاكل الاقتصادية التي تحمل في طياتها العديد من الآثار والإنعكاسات السلبية على اقتصاديات الدول، الأمر الذي يدفع بهذه الأخيرة لإيجاد الطرق البديلة لعلاج وتمويل هذا العجز من خلال تقليص الإنفاق الحكومي من جهة والبحث عن موارد جديدة تسهم في إنعاش الموازنة العامة من جهة أخرى.

ومن البديهي أن يرتبط هذا العجز في الموازنة العامة بالبلدان التي يقوم اقتصادها على مورد واحد ومثال ذلك الدول التي تعتمد على الريع النفطي على غرار الجزائر التي تعاني من عجز مستمر في موازنتها العامة أو كما يصطلح عليه بالعجز الهيكلي، وقد تفاقم هذا العجز بشكل أكبر ووصل إلى مستويات مخيفة خاصة بعد الأزمة النفطية سنة 2014، ويرجع هذا العجز إلى اعتماد الدولة بالدرجة الأولى على العائدات النفطية التي تتميز بالتقلب الشديد، تبني الحكومة لسياسة مالية توسعية، جمود الجهاز الإنتاجي، انتشار ظاهرة الفساد وتبذير المال العام، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى اللجوء إلى عدة بدائل تمويلية لتغطية هذا العجز كالإقتطاع من صندوق ضبط الموارد ، زيادة معدلات الضرائب والرسوم، القرض السندي، التمويل عن طريق الإصدار النقدي أو كما يعرف بالتمويل غير التقليدي. ونظرا للإنعكاسات السلبية لهذه الإجراءات وجب على الدولة تبني سياسات واستراتيجيات كفيلة بالقضاء على هذا العجز أو على الأقل تقليصه، وفي هذا الصدد نؤكد على ضرورة تنويع مصادر الدخل القومي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة – النفقات العامة – الإيرادات العامة – العجز الموازني.

Abstract :

Both of advanced and developing countries face the problematic of a deficit in the general budget.

This last one is known as the absence of covering public expenditures of the public revenues. This deficit considers one of the highlight economic problems having negatives effects on the national economy of countries that lends this last one to find alternative ways of financing such deficit through cutting governmental expenditure in return for seeking new resources which contribute in the general budget recovery.

It is obivious that this deficit in public resources is linked to countries whose economy is based on one resource, as an example of this is countries that depend on the oil quarter,such as Algeria,which suffers from severe deficit in it public budget, or as it is called structural disability, this deficit has worsened and reached alarming levels,especially after the 2014 oil crisis.This deficit is due to the state’s dependence primarily on oil revenues which are characterized by high volatility, the government adopts an expansionary fiscal policy

The spread of corruption and waste of public money, this prompted the government to resort to several financing alternatives to cover this deficit , such as deduction from the Resource Control Fund, increased rates of taxes and fees, bond loan,financing through cash issuances, or as it is known non- traditional financing

In view of these negative repercussions of these measures,the state must adopt policies and strategies to eliminate this deficit, or at least its elaboration, in this regard ,we stress the need to diversify the sources of national income and get out of dependence on the hydrocarbon sector

Keyword: general budget- public expenditure- public revenues - budget deficit.